الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة في دولة الكويت

مارس 2016
المقدمة

المحور الأول: مفاهيم عامة حول السياحة والتنمية السياحية

1. مفهوم السياحة
2. مفهوم التنمية السياحية
3. مططلبات التنمية السياحية
4. أهداف التنمية السياحية


المحور الثالث: الاستراتيجية الوطنية للسياحة

1. نبذة عن الاستراتيجية الوطنية للسياحة
2. أهمية التنمية السياحية في الكويت

المحور الرابع: نقاط القوة والتحديات

1. نقاط القوة
2. تحديات المؤسسية
3. الوضع التنافسي للكومنت
4. خيارات التنمية

المحور الخامس: مبادرات إنشاء هيئة عامة للمهنة

المحور السادس: الإجراءات الاستراتيجية: مناطق التنمية السياحية

المحور السابع: المشروعات والإجراءات ذات الأولوية في الرؤية الوطنية للسياحة

النتائج

الوصيات

المصادر
قمة:

إن من أهم أهداف تنمية وتطوير السياحة في الكويت هي دعم جهود الدولة في تنوع مصادر الاقتصاد الكوبي وتوظيف فرص عمل جديدة وتحسين جودة الحياة للسككينيين بالإضافة إلى تعزيز صورة الكويت الدولية لجذب الاستثمار الأجنبي. كما أن الاستراتيجية ستدعم فرص الكويت لتصبح مركزًا تجاريًا ومالياً وبوابة إقليمية.

وتستند الكويت موارد سياحية كبيرة تحتاج إلى تنمية وتسويق. كما ان هناك حاجة ملحة للتطوير العمراني والتخطيط والتنسيق بشكل مستدام.

وإذاً أهمية تطوير الكويت كوجهة سياحية وصاحب ذلك إعمال في الخدمات ذات الصلة، مما خلق الحاجة إلى إيجاد تعاون وثيق بين القطاعين العام والخاص على ان يكون مصحوباً بوجود قيادة قوية، مؤثرة للنجاح. وتقدم الاستراتيجية الوطنية للسياحة، خطة عمل استراتيجية للتسويق.

وحتى تعم الفائدة من السياحة على الكويتيين. لابد من تنبي حملة توسيع تتمحور حول فرص واحتماليات وكيفية الاستفادة من هذا القطاع. على أن يصاحبه خطأ تنمية للموارد البشرية لتمكين الكويتيين من اكتساب المهارات اللازمة للعمل في هذا القطاع.

المحور الأول: مفاهيم عامة حول السياحة والتنمية السياحية:

أصبحت تنمية السياحة من المصادر الأساسية للمشاركة في حركة التنمية الاقتصادية وخصوصاً في الدول النامية، بحيث تمثل بديلاً هاماً للقطاعات الأخرى التي لا تتملك فيها هذه الدول قدرات تنافسية كبيرة. لذلك تعتبر عملية التنمية السياحية عند كثير من دول العالم، من القضايا المعاصرة. تهدف إلى الإسهام في زيادة الدخل الفرد الحقيقي، وبالتالي تعتبر أحد الروافد الرئيسية للدخل القومي. ولهذا تكون من تنمية حضارية شاملة لحكافنة المقومات الطبيعية والبشرية، ومن هنا تكن تنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية.

1. مفهوم السياحة:

بدأت المحاولات الأولى لتعريف ظاهرة السياحة في الثمانينات من القرن التاسع عشر، وكسان أول تعريف محدد للسياحة يعود للعالم الألماني جوبيس فرويلر (Guyer Freuler) عام 1905م بوصفها: ظاهرة مصرية تنسج من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والأحساس بجمال الطبيعة وتدوزها والشعور بالبهجة والمتعة بالإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة. وهي ثمرة تقدم وسائل النقل.

وما يعاب على التعريف السابق إهمال الجوانب الاقتصادية المتربعة عن النشاط السياحي، وهو ما حاول العالم النمساوي شولين شراتهون (Schullard.H.V) التحكيز عليه في تعريفه للسياحة عام 1910م. حيث أشار إلى أن السياحة هي: اصطلاح يطلق على العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة معينة. وركز هذا التعريف على الجانب الاقتصادي ولكن أهم هو الجانب الآخر الجانب النفيسي والثقافي للسياحة.

بعد هذين التعريفين تعاقدت الكثير من التعاريف المختلفة والحديثة للسياحة من خلال مكتبات الكثير من الباحثين، الهيئات الإقليمية والدولية خاصاً الاقتصادية والسياحية أهمها:
تعريف منظمة السياحة العالمية (W.T.O): السياحة هي أنشطة المسافر إلى مصايف خارج بيئته المألوفة لفترة معينة من الوقت لا تزيد عن سنة بغير انقطاع للراحة أو لأغراض أخرى.

تعريف الأكاديمية الدولية للسياحة (A.I.T): السياحة عبارة عن لفظ ينصرف إلى أسفار المتعة، فهي مجموعة الأنشطة البشرية التي تعمل على تحقيق هذا النوع من الأسفار.

من خلال التعريف السابق يفهم بأن السياحة لها أحيان من تعريف واحد وحيد من منها يختلف عن الآخر باختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى السياحة. فالبعض ينظر إليها بوصفها ظاهرة اجتماعية، وأخرون يرونها ظاهرة اقتصادية. ومنهم يركز على دورها في تنمية العلاقات الإنسانية والثقافية بين الشعوب. وللأمر الذي تتفاقد فيه الكثير من التعريف هو أن السياحة تنشأ للحصول على الراحة وليس للعمل. وأنها يجب أن لا تؤدي السياحة إلى إقامة دائمة ولا تمكن لأقل من 24 ساعة.

2. مفهوم التنمية السياحية:
إن التنمية السياحية هي أحدث ما ظهر من أنواع التنمية الجديدة. وهي بدورها متغيرة في بعض عناصر التنمية المختلفة، وتحكى تحكى متطابقة مع التنمية الشاملة. فشكل مقومات التنمية الشاملة تضم مقومات التنمية السياحية. فإذا كان مفهوم التنمية الاقتصادية يعني: استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع أحسن استخدام ممكن، بحيث تدر أثراً عمداً ويستفاد منها أثراً استثماراً محكمًا لزيادة مستوى الدخل والتشغيل في المجتمع. فان مفهوم التنمية السياحية يعني: “تعظيم الدور الذي يمكن أن يلعبه النشاط السياحي في نمو الاقتصاد الوطني. من حيث تحسين ميزان المدفوعات وزيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية والمحلية وخلق فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة، والزيادة في التوزيع العمراني عن طريق خلق مناطق جذب سياحية وسكنية في المناطق النائية”.

بما سبق يمكن تعريف تنمية السياحة بأنها: “مختلف التنظيمات العامة والخاصة التي تشارك في تطوير وانتاج وتوزيع البضائع والخدمات. لخدمات احتياجات ورافميا السياح.”
3. مطالب التنمية السياحية:

تنمية الصناعة السياحية تحكمها عدة اختبارات يجب مراعاتها. فأي خططة تنمية سياحية تتعلق بتحديد المشاكل التي تعرقل تنمية الصناعة السياحية. ووضع خططة بديلة لحالات طارئ وتدريب الأيدي العاملة المتخصصة والتي يحتاج إليها القطاع السياحي حتى تتمكن من النشاط السياحي القيام بدورها المطلوب. ووضع الأهداف الاستراتيجية لاستثمار الموارد مع توفير المناخ الاستثماري لازم لواحة احتياجات الطب السياحي المحلي والعالمي. بالإضافة إلى ضرورة دعم الدولة للقطاع السياحي وربط خطط التنمية السياحية مع خطط التنمية الاقتصادية والإدارية والاجتماعية للفئات المختلفة.

إن القيام بإعداد مشاريع استثمارية سياحية جديدة ضمن خطط التنمية يجب أن يسبق بإجراء دراسة شاملة للتأكد من الجودة الاقتصادية لها. وينبغي إعداد دراسة السوق السياحي من أجل تحديد تفضيلات السياح للسعي لتامينها قد الإمكان. والتأكد من أن تنفيذها يسمح بالمحافظة على المواقع السياحية بشكل دائم. لأن جذب السياح إلى هذه المناطق قد يعتمد على المناخ أو الطبيعة أو التاريخ أو أية عوامل تميزه بمكانة السياحية وعلى توفير شبه إشارة من الأبواب لشكل متكامل من إشكال الدخول للكنوز من الرغبات وعلى رفع مستوى نظافة وجودة الخدمة السياحية لكونهما يهديان دورا هاما في تطوير التنمية السياحية.

4. أهداف التنمية السياحية:

إن التنمية السياحية في حد ذاتها هدف كما تعد مرحلة من مراحل تحقيق هدف أكبر وهو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفئات. وتختلف أهداف التنمية السياحية وأسلوب تحقيقها من دولة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر داخل نفس الدولة. ويرجع هذا إلى حملة من العوامل أهمها اختلاف الدول في محركات عرضها السياحي وممكانيتها التنموية وموقعها من المناطق المصدرة للسائحين بالإضافة إلى طبيعة الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها. فمثلا نجد بعض الدول تهدف من عمليات التنمية إلى جلب أكثرين عدد محكون من السواح مما ينتج عنه العديد من
الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في حين تهدف دول أخرى إلى جذب عدد محدود من السائحين من ذوي الدخول المرتفعة.

والأهداف العامة للتنمية السياحية – هي:

- تحقيق نمو سياحي متساوي.
- تدعيم المرتبطات الاقتصادية للسياحة.
- زيادة فرص العمل وخفض معدلات البطالة.
- زيادة نصيب الدولة من النشاط السياحي.
- زيادة الدخل القومي الإجمالي.
- تنمية البنية الأساسية وتوسيع التسهيلات اللازمة للسائحين المقيمين بالدولة.
- تحقيق الزيادة المستمرة في استخدام المكون الوطني من سلع وخدمات في عمليات البناء وإدارة الحكما الصنجي، فصل الدول السياحية تجري على استعمال مواردها المحلية عند إقامة وتشديد وصناعة مكونات العرض السياحي.
- المشاركة الفعالة في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تتميز صناعة السياحة ناجحة في أي دولة سياحية بقدرتها على التفاعل مع مشاكل المجتمع ومساهمتها في حل مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدولة.
- وكذلك الحال بالنسبة لسياسة التنمية السياحية، إذ لا نحكم على نجاح أو فشل تجربة التنمية السياحية بالدولة من خلال عدد السائحين أو الليالي السياحية. بل من خلال دورها في حل مشاكل اجتماعية تكمل فرص عمل متزايدة ومستقرة وتنمية مناطق نائية أو تحقيق تنمية إقليمية متساوية فضلا عن دورها التقليدي في دعم ميزان الدفوعات وخلق العملات الصعبة.

الالتزام بالإقتصادي السياحي هو رسم صورة تقديرية مستقبلية للصناعة السياحية في بلد معين.
وفق برامج يسير على خطوات فترة زمنية محددة إما بعيدة أو قريبة. المدى. مع تحديد أهداف الخطة السياحية لتحقيق تنمية سياحية مستدامة.

الالتزام السياحي لا يقتصر على الجهات الرسمية. وإنما يجب أن ينظر إليه على أنه برنامج عمل مشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص والأفراد والعمال في فضائ الخدمات السياحية (المؤسسات و رجال الأعمال،) والساحات المحلية المضيفة، إلى ميدان التموين السياحي. وكل المساحات والقطاعات والأفراد المتواجدين بالقطاع السياحي. سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. هذا من جهة ومن جهة أخرى فالالتزام السياحي يبدع ليشمل إشراك المستفيدين لهذه الخدمات وهم السياح سواء في إطار السياحة الداخلية أو الخارجية أوهما معا من أجل تحقيق سياحة مشتركة وسياحة منصورة ومسؤول في إطار تنمية سياحية وتنمية اقتصادية. تراعي مصالح الطرفين.

الالتزام السياحي يمكن تعريفه على أنه الخطط أو البرامج الذي يبتدي من مرحلة تحديد وصيانة الأهداف المراد تحقيقها. في فترة زمنية محددة. إنهاء بمرحلة التنفيذ والتصعيد لبرامج التصميم السياحي. بما يمكن أن يشمله من تدخلات وتعديلات في إطار التقوية والتقييم والتحليل والاستدراك.

وتتمثل أهداف وسياسات السياحة بالخطة الإنجازية المتوسطة (2015/2016-2019) باللاتي:

أ. زيادة معدلات نمو القطاع التجاري والسياحي ليكون رافداً هاماً ومصدراً من مصادر زيادة الدخل الوطني.

1. تشجيع الاستثمارات في الأنشطة السياحية بمختلف مناطق الكويت.

2. الاستغلال الأمثل للمرافق والخدمات السياحية في خلق صناعة سياحية تنافسية.

ب. أما أهم الفوائد والمعونات التي تنتج من التصميم السياحي السليم فهي كالآتي:
يساعد التخطيط السياحي على تحديد وصيانة الموارد السياحية والاستفادة منها بشكل مناسب في الوقت الحاضر والمستقبل.

1. يساعد التخطيط السياحي على تحكيم وربط القطاع السياحي مع القطاعات الأخرى وعلى تحقيق أهداف السياسات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على كل مستوياتها.

2. يوفر أرضية مناسبة للأساليب اتخاذ القرارات لتنمية السياحة في القطاعين العام والخاص. من خلال دراسة الواقع الحالي والمستقبلي مع الأخذ بعين الاعتبار الأمور السياسية والاقتصادية التي تقررها الدولة لتطوير السياحة وتشيحتها.

3. يوفر المعلومات والبيانات والإحصائيات والخريطة والمخططات والتصور والسياسات، ويضعها تحت ظلها.

4. يساعد على زيادة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال تطوير القطاع السياحي. وتوزيع ثمار تنميتته على أفراد المجتمع. كما يقلل من سلبيات السياحة.

5. يساعد على وضع الخطة التنمية لرفع المستوى السياحى لبعض المناطق المتميزة.

6. يساعد على وضع الخطة التفصيلية لرفع المستوى السياحى لبعض المناطق المتميزة، والمتحدة سياحيا.

7. يساعد على وضع الأسس المناسبة لتنفيذ الخطة والسياسات والبرامج التنموية المستمرة عن طريق إنشاء الأجهزة والمؤسسات لادارة النشاط.

8. يساهم في استمرارية تكوين التنمية السياحية ومباشرة التقدم في تطوير هذا النشاط. والتأكيد على الإيجابيات وتجاوز السريريات في الأعوام اللاحقة.

لا يمكن أن يكون أي نهج متطور من المنافع المتأنية من التخطيط السياحي السليم، وهناك قدر أكبر من المحاسبة الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة. الناتجة من تأمين عمليات التحديث والتطوير للمناطق السياحية، والتوسع وإيجاد مناطق سياحية جديدة تتلاءم مع تغيير وتطور عمليات التنمية السياحية، بما يحقق التوافق بين الطلب السياحى والمنتج السياحي المقدم.
المحور الثالث: الاستراتيجية الوطنية للسياحة في الكويت

1. نبذة عن الاستراتيجية الوطنية للسياحة:

لقد تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للسياحة من قبل فريق من قطاع السياحة بوزارة الإعلام بدعم الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وباشرة منظمة السياحة العالمية. وقد تم إعدادها بإدارة مدير مشروع وطني ومنسق مشروع وطني. وقد قام فريق من مختصين إستشاري عالمي مكون من 20 خبيرا أجانبيا في إعادةها مع لجنة استشارية مكونة من 6 مختصين حكوميين.

وقد ورد في هذا التقرير وصف لوضع السياحة في الكويت. يتضمن خريطة لطريق تحدد الاتجاهات للموسم قدا في المراحل المتقدمة من التنمية السياحية.

وقد اعتمدت عملية إعداد الخطة على قدر كبير من الجهود - للمشاركة - في رسم مستقبل السياحة في الكويت. ومنذ منتصف عام 2003. تضمنت إعداد الخطة عقد أكثر من 300 اجتماع وتقديم 25 عرضا على مدى السنوات الماضية وذلك يهدف تنسيق وجهات النظر والوصول إلى إجماع حول أساليب الماضي قدما نحو تحقيق المصلحة العامة للحكومتين.

أهمية التنمية السياحية في الكويت:

تتميز الكويت بمجتمع إستثماري متقدم. رغم أنها تعتمد على صناعة النفط التي تنتم بالتملاب في أسعارها. وحتى تاريخ إعداد التقرير لا ينظر إلى التنمية السياحية كقطاع يشكل مكونا كبيرا في اقتصاد البلاد. ولا تشكل المكروات التقليدية للتنمية السياحية. على أنها توفر إمدادات إضافية تساهم في الناتج المحلي الإجمالي أي اهتمام يذكر بشكل عام.

مع ذلك. نجد أن الوضع أخذ في التغير من حيث المجالات التالية:

- اتخذت الكويت فرّا استثمارا يسمى بعد النظر لبناء البنية التحتية والمرافق التي تتوفر لتكوين مراكز تجارية إقليميا يجب العراق وإيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج.
- أصبح الإصلاح الاقتصادي يشكل أولوية للحكومة مع الحاجة لتنويع الاقتصادي وتخصيص الأنشطة الاقتصادية وجدب الاستثمار الجنبي.
- تدوال الشعاب الحكومي بصورة مستمرة ومتزايدة إلى سوق العمل مما يؤ حد الحاجة إلى توفير وظائف ومشروبات لهم.

الأهمية الاقتصادية للسياحة المستدامة في دولة الكويت
بالإضافة إلى التغيرات، هناك متطلبات ملحة مثل:

- توفير المراقبة السياحية المحلية للحكومتين بدلاً من السفر إلى الخارج بسبب نقص المعروضات محلياً منها.
- مراقبة صورة البلاد عالمياً وجعلها ينظر المجتمع الدولي إليها. فاليوم لا يمكن لأي دولة أن تتجاهل الالتزامات العالمية عنها أو تهمل التعامل مع العلاقات العامة والقضايا الإعلامية.

وهناك عنصر إضافي ظهر مؤخراً وهو الزيادة في استثمارات القطاع الخاص منذ عام 2003 بشكل مطرد في قطاع الفنادق والشقق في الحكومة. بحيث يتطلب ذلك إيجاد طلب اللزام على هذه المشاريع لتطوير الاستثمارات.

هذا النهج التجاري والاقتصادي المثير يدل على أنه لم يعد مناسباً للحكومة الحكومية عدم الالتزامات إلى السياحة، وبالفعل. فإن السياحة بدأ بإيجاد موقع لها إلى حد بعيد. ومن الأفضل أن يكون للحكومتين أن تحدث تغييرات سياحية في المستقبل من خلال خطة: بدلاً من حدوت التنمية بشكل عشوائي وبدون تخطيط أو وقفاً للخطط الموضوعة لأغراض أخرى غير السياحة.

وتتناول الخطط المستقبل للأجيال القادمة من الشباب الحكومي. حيث توضح الاستراتيجية الوطنية للسياحة معالج الطريق نحو التنمية السياحية للحكومة. مع مراعاة المبادرات القوية لهذا النوع من التنمية:

تنويع الاقتصاد:

تطلع الحكومة إلى تقليل اعتمادها على الإيرادات النفطية وتشجيع مصادر الدخل الاقتصادية بتطوير قطاعات اقتصادية جديدة. وتشمل السياحة واحدة من أهم الفرص الوعيدة للنفوذ وهذا الهدف. فالمجتمع المالي تشكيل قطاعات اقتصادية متميزة، فإنها تدعم التنمية المستدامة لقطاعات مثل الخدمات والنقل والعقار وزيادة من فرص العمل للحكومتين.

توفر فرص عمل للحكومتين:

يعمل معظم الحكومتين في القطاع العام. كما أن هناك نطاقاً محدوداً للمزيد من التوسع في النشاط الحكومي. وما يدل على الحاجة إلى إيجاد وظائف جديدة للحكومتين أن أكثر من 50% من سكان الحكومة تقلع أعمارهم عن 20 عاماً. ويربط ذلك بمعدل مرتوع نسبياً للنمو السكاني. وقد أشارت دراسة مسحية أجريت في سياق إعداد الاستراتيجية الوطنية للسياحة إلى أن هناك استعداداً بين الشباب الحكومي للعمل في هذا القطاع.
جودة الحياة للمجتمع الكويتي:

ستؤدي السياحة إلى تشجيع حماية المخزون الحضاري والثقافي والبيئي للحكومات. كما ستؤدي إلى زيادة ابتعاد الحكومتين بإنتاجيات الماضي والعاضر للحكومات على حد سواء. ولا شك أن تطوير المرافق والخدمات السياحية سيئود بالمنفعة على الحكومتين.

تعزيز صورة الكويت أمام العالم:

إن سمعة الكويت الدولية تتمت في النفق مع وجود بعض الانطباعات السلبية حتى في دول مجلس التعاون الخليجي. حكما أن السمات الثقافية للبلاد غي معروفة بشكل جيد. ومن هنا فان التنمية السياحية توفر فرص لتعزيز صورة الكويت أمام العالم ومن ثم تحقيق الفائدة للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

تدعيم مكانة الحكومة كمركز تجاري وبوابة إقليمية:

تعكف الحكومة على إنشاء المشروعات الكبرى في مجال البنية التحتية، والتي ستعمل عملية تحويل البلاد إلى مركز نقل وتجارة إقليمي في المنطقة. وسوف تؤدي تنمية الخدمات السياحية إلى تعزيز الأنشطة التجارية الناجمة عن هذا الدور المتمشى في المركز أو البوابة الإقليمية في هذا المجال.
المحور الرابع: نقاط القوة والتحديات:

1. نقاط القوة:

- تتضمن نقاط القوة للحكومة عوامل متعددة:

  • رغبة الحكومتين في فضاء العمل في الحكومة.
  • موقع الحكومة القريب من إيران والعراق.
  • العضوية في مجلس التعاون الخليجي، حيث لا يشتري على مواطني دول المجلس الحصول على تأشيرات دخول الحكومة. توفير التأشيرات لرعايا 34 دولة أخرى عند الوصول.
  • الطقس المقبول وانخفاض نسبة الطريقة.
  • الشواطئ على ساحل الخليج.
  • البيئة الساحلية وخاصة في الشتاء والربيع.
  • الطيور المهاجرة.
  • العرائش الثقافية ومجموعة دار الآثار الإسلامية.
  • الجو الاجتماعي المريح، والدور البارز للمرأة الحكومية والذي يجعل من الحكومة وجهة مناسبة للعائلات.
  • وجود فنادق ومنتجعات رفيعة المستوى.
  • المستوى المتقدم من البنية الأساسية المساندة بما في ذلك المرافق الطبية.
  • المستوى الراقي لمرافق التسوق والرياضة.

2. التحديات المؤسسية:

في مقابل نقاط القوة هناك مجموعة من التحديات تتمثل في:

- قلة المعروفة بما يمكن للحكومة أن تقدمه لزوار الدول المصدرة للسياح.
- نقص المنتجات المطورة بشكل متساقط في مجالات الثقافة والتراث والرياضة.
- التسويق والترويج المحدود للحكومة علاج سياحة.
- القيود المفروضة على تأشيرة الدخول، وتضمن العديد من الجنسيات من خارج دول مجلس التعاون الخليجي.
- قصر مدة تأشيرات الراضي، الأمر الذي لا يشجع على الاستثمار.

الأمنية الاقتصادية في تنمية السياحة المستدامة في دولة الكويت
وجود مجموعة كبيرة من القواعد واللوائح والإجراءات.
• غياب أي حوافز للتنمية السياحية.
• النقص في الرحلات السياحية المنظمة.
• القيادة التاريخية على حقوق الطيران والارتفاع النسبي لأسعار تذاكر الطيران
• بالنسبة للعديد من الوجهات المصدرة للسياحة.
• القيمة المضافة على الرسوم المالية والموضوعية العامة.
• الطاقة المؤسسية المحدودة حاليا لقطاع السياحة.
• نقص مرافق المؤتمرات والاجتماعات وخاصة للفعاليات الكبيرة.
• نقص البيانات الدقيقة حول السياحة.

ومن خلال المقارنة، يتضح أن نقاط القوة هامة واساسية، بينما تنمية التحديات بانها مؤسسية إلى حد بعيد / هي تفسر المردود المحدود للجهود التي بذلت في الماضي لتنمية السياحة داخل الكوادر والسياحة القادمة إليها.

3. الوضع التنافسي للسياحة:

لا يمكن للمكيت تجاهل وضعها التنافسي، فبالنسبة للسياحة المحلية والسياحة في دول مجلس التعاون الخليجي. يعتبر جيرون من دول المجلس منافسين لها أيضا. وقد شهد العقد الأخير جهودا حكرا لتنمية السياحة في نقاط الخليج.

في المملكة العربية السعودية. تأسست الهيئة العليا للسياحة في أكتوبر عام 2000 بهدف تنمية السياحة. بما في ذلك السياحة المحلية والسياحة القادمة من دول مجلس التعاون الخليجى. أجريت تعديلات على نظام التأشيرات المنوحة للعمرة. بحيث تسمح للزوار التنقل في المملكة بدلا من البقاء في مكتبه العيزشة والمدينة المنورة تحاى مكان عليه.

وفي دول العالم العربية المتحدة. نجد أن عدد الغرف الفندقية في دبى، البالغ 25,000 غرفة. يعتبر هائلا مقارنة بعدد الغرف في الكوادر. وبينما تزدهر السياحة الترفيهية وسياحة العطلات في دبى. فإن سوق الاجتماعات والحوافز المؤتمرات والموارض يمثل جزءا أساسي من التنمية المستقبلية. وقامت امارة أبو ظبي وشاركها بإنشاء مكتب للسياحة.

وهذه الجهود تدعمها ثلاث شركات طيران. هي الامارات والاتحاد واللغوية.

وتسعى قطر إلى منافسة دبى من خلال جهود التوسع في بيئة المنتجات. وتسهيل إجراءات التأشيرة وتوسع الحكير في شركة الطيران الوطنية، كما قامت قطر بإنشاء هيئة السياحة.
أما البحرين. فتنسّى إلى جذب المزيد من السياحة العائلية. بينما تتبني عمان أسلوبًا مدروسات لتلبية الأثر الاجتماعي والثقافي غير المرغوب من جراء السياحة وإنشاء مؤخراً وزارة السياحة.

وتم ذلك. فقد قامت عمان بتطبيق القيود المفروضة على التأشيرات. وهي تنسيق أيضًا إلى توسيع نطاق السياحة القادمة من دول مجلس التعاون الخليجي.

وتسعى هذه الدول. بالإضافة إلى دول أخرى. إلى جذب الزوار من الكويت. مما يؤثر بالتالي على السياحة المحلية في الكويت. ناهيك عن أن تلك الدول تشكل منافسة قوية للسياح في سوق دول مجلس التعاون الخليجي. ويفنع على الكويت اثناء قيامها بالتنمية السياحية. إن تكمن على اهتمام الاستعداد لمواجهة تلك المنافسة داخل المنطقة. وعليها في الوقت ذاته ملاحظة التطورات التي تطرأ على مجال السياحة. وفي نفس الوقت يمكن للسياحة الاستفادة من الجهود التسويقة وارتفاع مستوى الخدمات السياحية لدى جيرانها في دول مجلس التعاون الخليجي. الأمر الذي يزيد من الاهتمام بكافحة الوافدين في الخليج. كما أن المنافسة قد تبعت الإلهام في عملية الإبداع والابتكار.

وتشجع عملية تطوير المنتجات.

4. خيارات التنمية السياحية:

- تم تحديد ثلاثة خيارات عامة لتحقيق التنمية السياحية في الكويت وهي:

1. تنمية السوق المحلي:

تتضمن إستراتيجية تثبيت الجهود ضمن هذا الخيار ل التنمية المستقلة في السوق المحلي. بهدف مواكبة النمو المتزايد في السكان، وكذلك تشجيع انشاء المزيد من المرافق.

2. التنمية المتنامية للسوق المحلي والأسواق الإقليمية:

بوجود هذا الخيار يستهدف تنمية المرافق في السوق المحلي العائلات في المنطقة. أيضاً، وبالأخير من دول مجلس التعاون الخليجي.

وهي الخيار يتضمن أيضاً، حدد تنمية الريفية لأسواق الجرائد، بخلاف دول مجلس التعاون الخليجي. سواء من ناحية الترويج أو السياحة التجارية. وسوف تستفيد الكويت من الفرص التي يوفرها موقع الاستراتيجي.

3. تنمية السوق المحلي والأسواق الإقليمية والأسواق الأخرى:

يعكس هذا الخيار بذل جهد كبير لزيادة جذب النشاط السياحي القادم من الأسواق الخارجية، ومن أسواق الشرق الأوسط بصورة خاصة باختلاف الكويت. وهو يتطلب قدرات مؤسسية متقدمة لتطوير المنتج السياحي وتسويقه وترويجه. كما يتعين اصلاح
الممارسات المتعلقة بتخصيص الأراضي. ورفع جودة خدمة العمالاء. بالإضافة إلى إقرار
ميزانية كبيرة للتسويق والترويج. وخاصة في السنوات الأولى من وضع الكويت على
الخريطة السياحية.

يتمثل الخيار المفضل في التنمية على مراحل. مع التركيز على السوق المحلي والأسواق
الإقليمية، في إطار الخيار رقم 2 (خطوة أولى) ويعكس مع الاهتمام التدريجي
بالأسواق الأخرى سواء في مجال السياحة التجارية أو على مستوى محدود للسياحة
الترويجية، بما في ذلك الجولات السياحية وسياحة الاهتمامات الخاصة. كما يتضمن
خلال المرحلة الثانية، التركيز على الأسواق الخارجية غير دول التعاون الخليجي بما
في ذلك الأسواق الابتدائية.
المحور الخامس: مبادرات إنشاء هيئة عامة للسياحة:

إن الطبيعة الخاصة للسياحة تستوجب أن تقوم بإدارتها هيئة متخصصة محترمة لخدمتها. والنظام الناجح للسياحة تتطلب تنسيقاً وتعاوناً حكائماً داخل الجهات الحكومية وبين القطاعين الخاص والعام. 

ورغم أن القطاع الخاص يلعب دوراً بارزاً في هذا القطاع. إلا أن القيادة الحكومية تعتبر عنصر لا يقل عنه أهمية في تحقيق نجاح القطاع السياحي لأن معظم الشركات المحلية صغيرة وينتمكن من تسويق نفسها عالمياً. ولترميم المنافع الوعيدة والفوائد التي يمكن تحقيقها يمكن من المقدمت إلى أرض الواقع. فمن الضروري جداً إنشاء هيئة متخصصة بالسياحة. وهذا هو النموذج السائد في دول مجلس التعاون الخليجي.

والهيئة العامة للسياحة ستتوفر قطاع قيادياً لجهود التنمية للقطاع السياحي بشكل مستدام. وتتسم مثل هذه الهيئة بالمرونة حيث تتعامل مع صناعة السياحة وهي نشاط سريع العروض، ويتواصل لمدة 24 ساعة يومياً على مدى 7 أيام في الأسبوع. وتلتزم بمعايير عالية من الجودة وقدرة على التحالف بشكل سريع للتعامل مع التحديات أو الأزمات التي قد تظهر.

إن طبيعة السياحة الخاصة قد جعلت معظم دول العالم تدرك أهمية إنشاء هيئات أو جهات مستقلة أو شبه مستقلة لتطوير السياحة فيها. وقد أصبح وجود تلك الهيئات في دول مجلس التعاون الخليجي أمر شهيد. وأمثلة ذلك: هيئة السياحة في أبو ظبي، وهيئة السياحة القطرية، والهيئة العليا للسياحة بالملحكة العربية السعودية ووزارة السياحة في سلطنة عمان.

وتتواجد قطاع السياحة بالكويت ضمن وزارة الأشغال منذ عام 2002. والمقترح هو تحويل هذا القطاع إلى هيئة متكمثلة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقطاع الخاص. من خلال ممثلين له في مجلس إدارتها.

وسوف يؤدي ذلك إلى حصول الهيئة على موارد مديبة من الموظفين الدائمين فيها. وبالمثل، وننظر إلى القدر الأكبر من المرونة التي ستعزز أعمال الهيئة. فسوف يتسبب ذلك في إجراء التنقلات بين القطاعين العام والخاص وتعزيز خبرة الموظفين. وتقوية الرابطة بين القطاعين.

ويجب أن يدير الهيئة العامة للسياحة بدولاً الكويت مجلس إدارة قوي مكون من أعضاء مهمون المؤسسات العامة والشركات الخاصة التي يرتبط عملها بالسياحة بشكل مباشر أو غير مباشر. إن إنشاء هيئة مستقلة من هذا القبيل سوف يحضر القطاعة العامة بمدى الاهتمام الذي توليه الحكومة للسياحة ويوفر للهيئة العامة للسياحة الأمية الاقتصادية التنمية الصحية المستدامة في دول الكويت.
حافزاً لتطوير إمكانياتها بمزيد من الموارد البشرية والمالية. وهو ما يختلف بشكل عمّا هو عليه حال قطاع السياحة في الوضع الراهن.

وتنضم مهام الهيئة العامة للسياحة ما يلي:

• القيام بدور قيادي في التنمية المستدامة للسياحة ومشاكل يضمن قيام سياحة ملائمة ومتوافقة في الناحية البيئية ومقبولة اجتماعياً.
• ترويج نشاط المجتمعات والحوافز والموارض والمعارض في الكويت. مع الفعاليات الخاصة بالسياحة. وتشجيع تنمية المرافق الملائمة.
• توفير معلومات عن السوق للحكومات وإلى صناعة السياحة.
• قيادة عملية تطوير الموارد البشرية لضمان توفرة الكويتيين بالفرص التي يوفرها القطاع. وتدريبهم بصورة سليمة. لتقديم الدعم لهم خلال حياتهم المهنية.
المحور السادس: الإجراءات الاستراتيجية – مناطق التنمية السياحية:

لتطوير مجموعة من مناطق التنمية السياحية، فإن هناك مجموعة من الإجراءات الاستراتيجية لتطوير مناطق التنمية السياحية:

- شريط الكورنيش.
- الواجهة البحرية للمدينة الحكيم والحي الثقافي.
- جون الصليبيخات.
- جزيرة فيلحا.
- الساحل الجنوبي.
- جنوب جزيرة بوبان.
- المنتزه البحري.
- منتزه جبال الزور والمنتجعات الصحواروية والوؤمات.
- مناطق وموارق صحوارية أخرى.
- مدينة التميز الرياضي.

وتشمل مناطق التنمية السياحية هذه ما يلي:

شريط الكورنيش الترفيهي، وهو عبارة عن كورنيش يشكل عنصرًا بصرى رائعًا للمدينة ومسارًا رائعًا يضم مناظر خلابة. والمطلوب هو تطوير هذا الشريط بحيث يصبح أكثر جذباً من الناحية الترفيهية والسياحية.

الواجهة البحرية للمدينة والحي الثقافي، وهي منطقة تستكمل نقطة جذب للكمبيتيين والزائرين إلى قلب المدينة.

الصليبيخات وجبان الحكيم، وهي إمكانيات واعدة إذا تمت فيها أعمال تنظيف بيئية تمهيداً لإحياء برنامج تنمية هذه المنطقة الذي يشمل إنشاء مرافق ترفيهية وسياحية.

جزيرة فيلحا. تمثل جزيرة فيلحا فرصة فريدة للتنمية السياحية لحقل من السوق المحلي والأسواق الدولية. ويمكن أن يشكل المرفأ القديم الموجود حالياً بالجزيرة نقطة انطلاق إضافة إنشاء مرفأ عربي تقليدي وواجهة بحرية رائعة، وتتوفر المواقع الأثرية والتحف المجاور فرصة للتطويرها بحيث تتمثل هذه المواقع مورداً سياحياً منقطع الظهر. ويرافق ذلك
تخصص حيز من الجزيرة لإنشاء قرية تنتج الشاليهات. يستفيد منها الحكوميون بشكل خاص.

الساحل الجنوبي. يحتضن الساحل الجنوبي بين مناطق الشواطئ في الكويت. إلا أن هناك قدر ضئيل من الموارد السياحية المطورة بصورة رسمية. ويتطلب الشاليهات الخاصة جزءًا كبيرًا من الشريط الساحلي. وهي مقامة بناء على تراخيص مؤقتة، والمطلوب هو تحويل هذا الساحل إلى منطقة أكثر جذبا وأكثر استدامة، كوجهة سياحية.

جنوب جزيرة بوبيان. بحيث يتم تنميتها للاستخدامات المتعددة التي تتضمن مرافق ترفيهية.

المتنزه البحري. إعداد خطة لإدارة الجزء الصغيرة من الكويت لضمان المحافظة على مواردها مع استمرار الزوار والترفيه.

مشروع التكميل بين منتزه جزيرة بوبيان ومنتجعات الصويرة والواحات. ويجمع بين المحافظة على البيئة في ظل تواجد الزوار وتنمية منتجعات الواحات في المنطقة المحيطة بالمنتزه. مع بحيرة مائية جديدة يتم إنشاؤها كمنتج فرعي لبرنامج الحديث الجديد معركة مياه المجاري.

المناطق والواقع الصويرة الأخرى، التي تشكل ميدانا حيويًا للجولات السياحية والاستخدامات الترفيهية.

مدينة التمتع الرياضي. وهي مخصصة لتعزيز ونمو النشاط الرياضي من الخارج، بما في ذلك تدرب الفريق الرياضية. والتي تمثل فرصة متنامية في السوق.

ومن خلال برنامج تطوير المنتجات، يجب تطوير مشروعات متميزة تساعد في تغيير الفكرة السائدة عن الكويت فيما يتعلق بالأنشطة الترفيهية والسياحية، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي. وتتضمن المقترحات في هذا الصدد القيام بتجميل جذب تركز على النفط وتعتمد على دعم من شركة نفط الكويت. وتتضمن عرضًا لقصة النفط بصورة تشترك المؤثرات الخيالية وتسودها جوانب التشويق، بالإضافة إلى مشروع القمة الحيوية والحدائق النباتية الملحة بها وهي مشروعات مستمرة على مدار العام.
حكما ينبغي أن يتضمن برنامج تطوير المنتجات تطوير جدول زمني لتفعيلات وتجارب جديدة للتسويق تعتمد على التقاليد العربية الأصلية.
المحور السابع: المشروعات والمبادئ ذات الأولوية:

المشروعات والإجراءات ذات الأولوية في الرؤية الوطنية للسياحة:

<table>
<thead>
<tr>
<th>المشروع / الإجراء</th>
<th>القيام</th>
<th>القيادة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1. وردت تفاصل مشروع قانون السياحة الذي ينص على إنشاء الهيئة العامة للسياحة</td>
<td>الهيئة العامة للسياحة</td>
<td>1.1 إقرار قانون السياحة الجديد وإنشاء الهيئة العامة للسياحة</td>
</tr>
<tr>
<td>2. يتم التركيز هنا على برامج التدريب والإدارة ووظفية الهيئة العامة للسياحة</td>
<td>الهيئة العامة للسياحة</td>
<td>1.2 بناء القدرة للهيئة العامة للسياحة</td>
</tr>
<tr>
<td>3. سيتمكن معلومات مجموعات من التخصصات التي تشمل الإحصائيات، التسويق والتحفيز. ويشمل المشروعات، والأمانة، ومختلفة التنظيم والتخطيط.</td>
<td>الهيئة العامة للسياحة</td>
<td>1.3 المساهمة في تعزيز تقديم محاضرات السياحة</td>
</tr>
<tr>
<td>4. يتم وضع مجموعة سياسات السياحة ومجموعات من فرق العمل لدفع عجلة التنمية السياحية.</td>
<td>الهيئة العامة للسياحة</td>
<td>1.4 مجموعة سياسات، وفرق العمل</td>
</tr>
</tbody>
</table>

2. تسوية الوجهة

<table>
<thead>
<tr>
<th>2.1 مبادرة تعزيز الهيئة</th>
<th>الهيئة العامة للسياحة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2.2 تزويد المعلومات، بما في ذلك مراكز المعلومات</td>
<td>الهيئة العامة للسياحة</td>
</tr>
<tr>
<td>2.3 تسوية الوجهة</td>
<td>الهيئة العامة للسياحة</td>
</tr>
</tbody>
</table>

3. برامج الموارد السياحية

<table>
<thead>
<tr>
<th>3.1 برامج للمنتج للمنتجي السياحي</th>
<th>الهيئة العامة للسياحة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>3.2 مبادرات الإرشاد السياحي</td>
<td>الهيئة العامة للسياحة</td>
</tr>
<tr>
<td>وشرح متحوف محلي ومثير للاهتمام، ورحلة للملاك السياحية، ورحلة للسياحة والثقافية</td>
<td>الهيئة العامة للسياحة</td>
</tr>
</tbody>
</table>

4. تطوير المنتج السياحي

<table>
<thead>
<tr>
<th>4.1 الفعاليات الثقافية</th>
<th>الهيئة العامة للسياحة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>وحملة السياحة</td>
<td>الهيئة العامة للسياحة</td>
</tr>
<tr>
<td>وضمان الأمن والسلامة</td>
<td>الهيئة العامة للسياحة</td>
</tr>
<tr>
<td>والجودة في الخدمات</td>
<td>الهيئة العامة للسياحة</td>
</tr>
<tr>
<td>وقضايا النضال العام</td>
<td>الهيئة العامة للسياحة</td>
</tr>
<tr>
<td>الشريك/الأنشطة</td>
<td>القيادة</td>
</tr>
<tr>
<td>------------------</td>
<td>----------</td>
</tr>
<tr>
<td>5. تمهيد الموارد البشرية</td>
<td>الهيئة العامة للسياحة</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>6. التوعية السياحية</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>7. نظم المعلومات الساحلية</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

تحت تعميد هذه المواقع بناءً على بيانات الجودة التي يتم إعدادها من خلال مراجعة مساعدة مع قطاع الإحصاء.

بعض المعلومات الإلخ.
<table>
<thead>
<tr>
<th>الشركة/الأنشطة</th>
<th>القيادة</th>
<th>الإجراءات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>يتم إجراء جهود السوق لتحقيق هدف التنمية السياحية والاقتصادية. وذلك مع صناع السياحة.</td>
<td>الهيئة العامة للسياحة و الترفيه</td>
<td>ربط استراتيجية التكوين السياحي ومناطق التنمية السياحية بالمخطط الهيكلي للبلدية</td>
</tr>
<tr>
<td>تقوم البلديّة تحت رعاية بناء تنسيق التنمية والتخطيط. والهيئة العامة للسياحة. وتوزيع مكونات توظيف استغلال مساحة الشارع السياحية.</td>
<td>البلدية/الهيئة العامة للسياحة</td>
<td>وتنقسم العمل إلى تخصيص مباني خاصة بالسياحة، وضمان الامتثال للمعاهدات المحلية، وضمان الحفاظ على البيئة.</td>
</tr>
<tr>
<td>يهدف هذا الأجراء إلى إيجاد مدى تأثير يعزز الوضع النافع للسياحة في المنطقة. على أن تضمن الاستثمارات السياحية في تطوير جزيرة فيلوكا المطلة على البيئة.</td>
<td>وزارة الإشغال العامة</td>
<td>ترويج إنشاء قرى ومنتجعات العطلات الشاطئية ذات الاستثمارات المتوسطة في القطاع السياحي، وبخاصة العوائل الكبيرة، ذات الدخل المتوسط إلى العالية.</td>
</tr>
<tr>
<td>تعمل الهيئة العامة للسياحة، رعاة سلع داخل القطاع. كما يمكن استخدام آخر الشركات الشتاء، ذات الأثر المتوسط، مكوناً من مكونات جزيرة فيلوكا.</td>
<td>البلدية/الهيئة العامة للسياحة</td>
<td>تطوير الأدوات الاستراتيجية لتنمية جزيرة فيلوكا بالتعاون مع القطاعين العام والخاص. ومحددcohk الحيوانات التي ت最适合 السياح الصغري. والمساكن البيئية والمرافق الترفيهية لزوار نفس اليوم.</td>
</tr>
<tr>
<td>يتمكّن السلطات من تقديم جهود كمال في البيئة، مع دعم الحكومة في أنشطة التنمية. و 홈ى الإشعارات. والتفاعل على كل السياحة. يتم إعادة الكلمات التنموية وتوزيعها لجذب الاستثمار المحلي والدولي. ثم القيام بمراقبة التنفيذ ومتابعة الأداء.</td>
<td>الهيئة العامة للسياحة</td>
<td>إعداد خطة إدارة متكاملة لمحمية جزيرة الفيلوكا والمناطق السياحية. بما في ذلك تخصيص مساحة للتنمية المتناسبة السياحية الصغري. والمساكن البيئية والمرافق الترفيهية لزوار نفس اليوم.</td>
</tr>
<tr>
<td>تساعد عددها في هذا الجو، وإيجاد البيئة. وهي الهيئة العامة للسياحة. شرائح المشاريع السياحية. الهيئة العامة للسياحة، ووزارة الإشغال العامة. رفع مستوى التنمية التنموية للبلدية. على أن تستقبل الهيئة العامة للسياحة للمشجعين بالجهات الأخرى لتطوير الأفكار التصميمية ووضع ملاحظات التنمية. وتثقيفها.</td>
<td>شروط المشروبات السياحية، الهيئة العامة للسياحة</td>
<td>استراتيجيات إعداد التأهيل وإعداد التطور لشركة مشاريع السياحية. مثل الجزيرة الخضراء، ومنتجعات الجنة.</td>
</tr>
<tr>
<td>تشارك عددها في هذه الغاية، وإيجاد البيئة. والإدارة العامة للسياحة في هذا الإجراء، وضمان API السياحي واعدة في هذه المواقع وحولها عن دمج الحيوانات.</td>
<td>البلدية/الهيئة العامة للسياحة</td>
<td>تجميع المناطق والمواقع ذات السمات المميزة، ومشورات ذات الأهمية للزوار والعارضين، والواضح المعظم، والحي الترفيهية، والتجارية.</td>
</tr>
<tr>
<td>البلدية مع معهد الحكومي للأبحاث المدينة.</td>
<td>البلدية/الهيئة العامة للسياحة</td>
<td>تطوير وترويج المواقع الممتعة السياحية في المناطق المحيطة والمحيطة السياحية في المناطق المحيطة.</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الأمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة في دولة الكويت
<table>
<thead>
<tr>
<th>الشريك/الأنشطة</th>
<th>القيادة</th>
<th>الإجراءات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الهيئة العامة السياحة، وزارة الأشغال العامة البلدية</td>
<td>التعليمLOGY</td>
<td>تطوير المدى الأولمبيدة من خلال مشروعات البنية التحتية والتعليمية أو أسلاوب الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهي عبارة عن مجمع رياضي مقترح جنوب غرب الضاحية.</td>
</tr>
<tr>
<td>وتحوي على المرافق والخدمات الخاصة، تتضمن مكافحة الفعاليات الرياضية العامة، بالإضافة إلى فرق الرياضية البلدية، وأماكن الإقامة، ومرافق للزوار، وأكاديميات رياضية، ومراقب للمؤتمرات للاتحادات الرياضية الدولية، وغير ذلك من الفعاليات.</td>
<td>الاتحاد الحكومي للنس، الهيئة العامة للسياحة</td>
<td>تنظيم بطولة دولية للنس في مراكز الحركات الدولية للنس.</td>
</tr>
<tr>
<td>التعاون الحكومي للنس</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الهيئة العامة للسياحة</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الاحترام المحلي للثقافة والفنون والأدب</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>وخدمات النشر والعروض مثل الأفلام، العروض الموسيقية، والفنون التراثية وغيرها.</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>البلدية، المصدر الوطني للثقافة والفنون والأدب</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>وتأخذ من محوية، وتصميم مشروعات حفظ و التنمية الثقافية، والتراثية، والمركز الحكومي للحرف اليدوية.</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>البرنامج الأولمبيدة من خلال مشروعات البنية التحتية والتعليمية أو أسلاوب الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهي عبارة عن مجمع رياضي مقترح جنوب غرب الضاحية.</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الانشطة السياحية</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>وبالاشتراك مع صناعة السياحة</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز الحكومي بالاشتراك مع صناعة السياحة</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الهيئة العامة للتعليم العالي والدرجات التعليمية</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>بالاشتراك مع صناعة السياحة</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>دبلوم السياحة والضيافة التعليمية والمهنية</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>بالاشتراك مع صناعة السياحة</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الكتابة العربية</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>❌</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

الأمية الاقتصادية لتنمية السياحة والضيافة في دولة الكويت 25
النتائج:

- يتميز القطاع السياحي بالعديد من الخصائص ومن بينها خصائصية المرونة والحساسية تجاه جميع أنواع المتغيرات السياسية، الاقتصادية، اجتماعية، دينية، ثقافية، أمنية... إلخ. سواء في البلدان المستقبلة أو المصدرة للسياح. وتتمثل أهم هذه المتغيرات في مستوي أسعار الخدمات السياحية والدخل المتاح للأفراد. مدى توفر العرض السياحي ومستوي الخدمات السياحية. المستوي الثقافي والآمني، وكذلك عدد وهيكل السكان. حرية التجارة في الخدمات ومختلف السياسات خاصة الاقتصادية منها المتبعة في البلدان المصدرة والمستقبلة للسياح.

- تعتبر السياحة اليوم صناعة متكاملة تتميز بتساؤل أنشطتها وتعد أنواعها. وما يميزها أيضا أنها مكتنف اقتصادي تؤثر على الكثير من قضايا التنمية خاصة الاقتصادية منها في العديد من الدول التي تهم بها.

- رغم التحسن المستمر في الطلب السياحي الوافد إلى الكويت. لاحظه يبقي ضعيفا مقارنة بالطلب المحقق في دول أقل إمكانيات من الكويت ومقارنة بحجم الطلب السياحي العالمي.

- يعاني قطاع السياحة في الكويت من عدة نقصان وضعف في برامج التنمية السياحية وذلك ما عكسه ضعف مساهمة هذا القطاع في قضايا التنمية في الكويت والاتجاه المتزايد للكويتيين على السياحة في الخارج.

- يعود ضعف الطلب السياحي الوافد إلى الكويت لضعف العرض السياحي الكويتي والخدمات المحكمة له وغلاء الأسعار. بالإضافة إلى ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد. هناك اهتمام كبير من طرف السلطات المسؤولة في الكويت بتحسين وترقية قطاع السياحة من أجل زيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية.
التوصيات:

- إنشاع التسوية السياحية وتنظيمها بما في ذلك التوقيعة الرسمية، والعمل على إدخال وسائل الاتصال والإعلام الحديثة كالإنتieran في العملية من أجل تحسين صورة الكويت في الخارج والترويج لها.
- تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية ذات الطابع التراثي، وتلك المرتبطة بشكل أساسي بدعم الصناعة السياحية، وتحديد المواقع المخصصة والصالحة للاستثمار السياحي والعمل على تشجيع الاستثمار المبكر في هذا القطاع بالأخص.
- توزيع برامج التنمية السياحية الحالية واعدةها والعمل على تطبيقها الحسن، مع التركيز على تنمية سوق سياحية داخلية ترضي رغبات السياح الكويتيين.
- اعتبار التدريب والتحويب السياحي ونشر الوعي الثقافي والسياحي في أوساط المواطنين عناصر لأزمة لعملية التنمية السياحية، والعمل على إنشاء المزيد من مراكز التدريب والتعليم السياحي الفندقي.
- مراجعة الأسعار المطلقة لخدمات السياحية ومن أهمها الأسعار المتبلطة في الفندق وأسعار النقل خاصة فيما يتعلق بالنقل الجوي والبحري.
- تحكيم العمل لاستقطاب السائح العربي والتوجه نحو السوق العربي وتفعيل السياحة العربية البينية.
- العمل على السيطرة على العوامل والمتغيرات المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر على الطلب السياحية بأنواعها، والتأثير عليها وفقاً للاتجاه الذي يمكنه من تنمية عدد السياح الداخليين للكويت والتقليل من عدد الكويتيين المتوجهين للخارج.
- تسهيل مهام البحوث والمخططين السياحيين. من خلال توفير قاعدة بيانات خاصة بالأحصائيات السياحية تكون شاملة لمعظم المؤشرات التي يحتاجها هذا النوع من الدراسات القياسية لضمان نتائج أكثفر دقة وأكثر تفسيراً للواقع.
المصادر:

- وزارة الإعلام الاستراتيجية الوطنية للسياحة، ديسمبر 2005.
- نعيم الظاهر وسراج اليس. مبادئ السياحة. دار المسرة، الطبعة الثانية، الأردن، 2007.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات مختلفة.
- الكويت.
- أحمد فوزى ملوخية، التنمية السياحية. دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2007.
- كرارة بن جليلي وأخرون. السياحة في الدول العربية: مقوماتها ومحاسن تنافسيتها.
- مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية. المجلد العاشر، العدد الأول. المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007.